

## تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة ( ١٩٩٠ - ٢٠١٣ )\*

أ.د. محسن عبد الله الراجحي      أ.د. توفيق عباس المسعودي

فهد مغيثم حزيان الشمري

### المستخلص:

اشار التقرير الذي طرحة البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ١٩٩٤ ان التنمية المستدامة هي تنمية موالية للناس وموالية لفرص العمل وموالية للطبيعة ، وهي تعطي اولوية للحد من الفقر واعادة توليد البيئة وهي عملية توازن ما بين الاعداد البشرية ومالدى هذه المجتمعات من قدرات متنوعه ، اي انها تحقق حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال القادمة ، وتكمن اهمية هذا الموضوع في تطبيقه على العراق لان العراق شهد تطورات واسعة منذ عام ١٩٩٠ وحتى هذا العام وشهد مشاكل كثيرة اثرت على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

### Abstract:

The report, UNDP UN ١٩٩٤ Scarves that sustainable development is the development of a pro-people and pro-jobs and pro-nature which give priority to poverty reduction between human numbers and restoration of the environment generate a balancing act needs of the and Maldy these communities the capacity of NES that is, they check generations, and the importance of present without compromising the ability of future because Iraq has seen extensive developments this issue lies in its application to Iraq since ١٩٩٠ and until this year saw many problems affected the economic, social and ecological environment

### المقدمة

استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم اجمع ويقوه منذ اواخر القرن الماضي ليحتل مكانه على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية العالمية ، وبدأ استخدام هذا المصطلح كثيرا في الادب التنموي المعاصر اذ نعتبرها نمط تنموي يتصف بالعقلانية والرشادة ، كونها تتعامل مع الانشطة الاقتصادية التي تهدف للنمو من جهة والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة اخرى ، وقد اصبح العالم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي التي تقضي على مشاكل التخلف وهي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل ، ولغرض توضيح ماهية التنمية المستدامة لابد من تحديد مؤشراتها وهي مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية ، وقد ركز البحث على قياس التنمية المستدامة في العراق من خلال تحليل مؤشراتها خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠١٣ .

بحث مستل من اطروحة دكتوراه \*

**مشكلة البحث :** ان التنمية المستدامة في العراق تعاني من التراجع في اغلب مؤشراتها الرئيسية مما سيشكل خطر على العراق خلال المراحل القادمة .

**فرضية البحث:** ان الظروف التي مر بها العراق من حروب وحصار اقتصادي ادت الى تراجع مؤشرات التنمية المستدامة في العراق .

**هدف البحث :** يهدف البحث الى بيان مفهوم التنمية المستدامة وكذلك التعرف على اتجاهات التنمية المستدامة في العراق من خلال تحليل مؤشراتها .

### المطلب الاول :- مفهوم التنمية المستدامة

ان مفهوم التنمية المستدامة قد ظهر الى حيز الوجود في بداية الثمانينات وقد اكتسب اهتماماً فكرياً وعلمياً متجددين وبرز في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على البيئة وعلى الموارد الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة الذي صدر عام ١٩٨١ تحت عنوان (الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة) . وتطور مفهوم التنمية المستدامة بشكل اكبر على اثر التقرير الموسوم (مستقبلنا المشترك) الذي اعدته اللجنة الدولية للتنمية والبيئة في عام ١٩٨٧. ويشار اليها ايضا باسم لجنة برونتلاند ايماناً بمؤيدتها، والذي كان يقصد به تنمية مبنية على التيسير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الاجيال الحالية مع ضمان مستقبل الاجيال القادمة . وعلى اساس هذا التقرير عقد مؤتمر ريو في البرازيل في عام ١٩٩٢ والذي اهتم بشكل رسمي بهذا الموضوع والذي اخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي والإنساني والتنموي وتأكيد صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة والإصلاح البيئي من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة اخرى<sup>(١)</sup>. وفي عام ٢٠٠٢ في قمة جوهانسبورج بجنوب افريقيا تم التأكيد على مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عمل لدعم التنمية المستدامة للعالم ليس فقط على القضايا البيئية وإنما ايضا تشمل قضايا اجتماعية واقتصادية وكان هذا التحول مدفوعاً باحتياجات البلدان النامية وتأثرها بالأهداف الإنمائية للألفية ، والتكامل بين ركائز التنمية المستدامة ( الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ) ومراعاة التخفيف من وطأة الفقر وتغيير انماط الانتاج والاستهلاك وحماية الموارد الطبيعية من النضوب<sup>(٢)</sup> . وفي عام ٢٠٠٣ اكدت لجنة حقوق الانسان للمفوضية العليا للامم المتحدة لحقوق الانسان على العلاقة الموجودة بين حقوق الانسان والبيئة والتنمية المستدامة<sup>(٣)</sup>. شاع استخدام مصطلح التنمية المستدامة في تقرير لجنة الامم المتحدة للبيئة والتنمية التي ترأسها جرو هارلم برونتلاند رئيسة وزراء النرويج عام ١٩٨٧ وأصدرت تقريرها بعنوان مستقبلنا المشترك ( our common future ) والذي عرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم

<sup>١</sup> - علي عبد الله احمد ، دوافع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي ' مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، العدد ١٠ ، المجلد ١٤ ، تشرين الثاني، ٢٠٠٧ ، ص ٢٩٥ .

٢- John Drexhaye and Deborah Murphy ,sustainable Development from Brundtland to Rio ٢٠١٢ ,international institute for sustainable development , ٢٠١٠ , p ٨ .

<sup>٣</sup> - علي عبد الله احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٥ .

(١). ومن هذا التعريف يتبين انه يركز على التساوي بين الاجيال في مجال تحقيق الحاجات الرئيسية ، اما مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ( الذي عرف بقمة الارض ) المنعقد في ري ودي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢ قد عرف التنمية المستدامة على انها ضرورة انجاز الحق في التنمية . اذ تحقق على نحو متساوي كلا من الحاجات التنموية والبيئية للاجيال الحاضرة والمستقبلية . اذ اقر هذا المؤتمر لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي ان تمثل الحماية البيئية جزءاً من عملية التنمية ولا يمكن التفكير بالتنمية بمعزل عن البيئة<sup>(٢)</sup> .

### المطلب الثاني :- مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

ان مؤشرات التنمية المستدامة تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقيم بشكل رئيس حالة الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول اخرى . ووجود مثل هذه المؤشرات الرقمية بشكل دائم ومتجدد يساهم في بلورة صورته واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة وبالتالي يقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرارات في الوصول الى القرار الاكثر صوابا ودقه والابتعاد عن القرارات العشوائية والتي غالبا ما تكون مبنية على معلومات خاطئة .ويمكن مناقشة مؤشرات التنمية المستدامة وعلى النحو الاتي :-

### اولاً :- المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق

#### ١ - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

يعد هذا المؤشر احد المؤشرات المهمة التي تستخدم لقياس متانة الاقتصاد وتقييم الاداء ، ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية على العدد الكلي للسكان . ولا يكشف هذا المؤشر توزيع الدخل بين السكان فعلياً بالتساوي ، كما انه يفقد أهميته كلما كبرت نسبة السكان الذين يبعد دخلهم الفعلي عنه كثيراً ، إلا أنه عنصر هام من عناصر نوعية الحياة بحسب الأمم المتحدة<sup>(٣)</sup> . ومن خلال الجدول(١) نجد ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (١٢٧٧,٢) دينار في عام ١٩٩٠ واخذ يتذبذب مابين الزيادة والنقصان الى عام ٢٠٠٢ إذ بلغ في هذا العام (١٦٠٤٦٥١) الا انه انخفض بنسبة كبيرة عام ٢٠٠٣ حيث بلغ(١١٢٣٢٢٦) دينار بسبب الحرب على العراق وتوقف عمليات التصدير وكذلك بسبب عمليات التخريب والدمار في معظم القطاعات الاقتصادية ولكن بعد عام ٢٠٠٣ اخذ متوسط نصيب الفرد يتزايد وبمعدلات كبيرة الى ان وصل عام ٢٠١٣ مايقارب (٨٠٠١٧٨٣) دينار ولم يشهد خلال هذه الفترة سوى انخفاض في عام ٢٠٠٩ وهذا الانخفاض سببه الازمة المالية العالمية والتي ادت الى انخفاض اسعار النفط ، ومع أن هذا المؤشر لا يقيس التنمية المستدامة قياساً كاملاً لأنه لا يتضمن المتغيرات البيئية في الحسابات القومية من جهة فضلا عن القصور الذي يكتفه من جهة أخرى مثل كونه لا

<sup>١</sup> - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، ترجمة محمد عارف كامل ، مراجعة علي حسين حجاج ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد ١٤٢ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص٦٧ .

<sup>٢</sup> - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ( الاسكوا ) ، مصدر سبق ذكره ، ص٥

<sup>(٣)</sup> - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا ، تحليل النتائج ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠١ ، ص١١ .

## مجلة الإدارة والاقتصاد - المجلد الخامس - العدد التاسع عشر

يكشف توزيع ذلك الدخل فعلياً بين السكان بالتساوي<sup>(١)</sup>. جدول (١) :- المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٣

مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دينار)	الصادرات	الاستيرادات	العجز او الفائض في الحساب التجاري	صادرات السلع كنسبة مئوية من واردات السلع %	نسبة المساعدات الرسمية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي %	صافي الاستثمار الاجنبي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	
١٩٩٠	٢٣٢٩٦.٨	١٢٧٧.٢	١٠٤٢١٠	٤٨٣٣٠	٥٥٨٨٠	٢١٥.٦٢١٨	١.٨	
١٩٩١	٢١٣١٣	١١٥٧.٢	٤٨٦٩.٧	٤٢٢٩	٦٤٠.٧	١١٥.١٥٠٢	١٤.٥-	
١٩٩٢	٥٦٨١٤	٢٩٩٨.٢	١٢٧٨٠.٦	١٢٦٥٠.٤	١٣٠.٢	١٠١.٠٢٩٢	١٥.٧	
١٩٩٣	١٤٠٥١٨	٧٢١٤.٢	٣٤٨٧٦.٢	٣٩٤٤٩.٤	-٤٥٧٣.٢	٨٨.٤٠٧٤٣	٠.٦٥	
١٩٩٤	٧٠٣٨٢١	٣٥١٧٨.٨	١٧٨٢٩٩.٤	٢٢٤٨٧٨	-٤٦٥٧٨.٦	٧٩.٢٨٧١٧	٠.٠٠٤	
١٩٩٥	٢٢٥٢٢٦٤	١٠٩٦٧٣.٩	٧٠٩٦٠.٨.٦	١٠٣١١٨٤	-٣٢١٥٧٥.٤	٦٨.٨١٤٩٤	٠.١٢	
١٩٩٦	٢٥٥٦٣.٧	١١٨٠٢٨.٠	٥٨٨٥١٠	٥٧٥٦٤٠	١٢٨٧٠	١٠٢.٢٣٥٨	١.٦-	
١٩٩٧	٣٢٨٦٩٢٥	١٣٨٥٨٠	٣٤٥٣٤٦٦.٧	١١٢٥٣١٥	٢٣٢٨١٥١.٧	٣٠٤.٧٠٥٩	٠.٠٣	
١٩٩٨	٤٦٥٣٥٢٤	٢٠٤٩٨٢	٦٤٤١١٢٠	١٤٦٢٨٦٠	٤٩٧٨٢٦٠	٤٤٠.٣١٠١	٠.١٥	
١٩٩٩	٦٦٠٧٦٦٤	٢٨٢٥٩٦	١٠١١٢٤١٦	٢٤٢٣٥٨٨	٧٦٨٨٨٢٨	٤١٧.٢٤٩٨	٠.١١-	
٢٠٠٠	٧٩٣.٢٢٤	٣١٩٥٩٩	١٨٣٥٠.٢٤٧	٣٤٣٧٣٣٠	١٤٩١٢٩١٧	٥٣٣.٨٥١٨	٠.٠٤	
٢٠٠١	٤١٩٤٥١٣٨	١٦٩٠٤٥٠	٢٤٨٣٠.٢٨٠.٩	٢٣٦٦٣٦٢١.٧	١١٦٦٦٥٩.٢	١٠٤.٩٣٠٢	٠.٠١-	
٢٠٠٢	٤١٠٢٢٩٢٧	١٦٠٤٦٥١	١٩٠٠٤٦٢٢.٧	١٧٩٦٣٨٩٠.١	١٠٤٠٧٣٢.٦	١٠٥.٧٩٣٥	٠.٠٠٤	
٢٠٠٣	٢٩٥٨٥٧٨٨	١١٢٣٢٢٦	١٨٨٠.٦٨٩.٦	١٨٤٧١٧٦٣.٢	٣٢٨٩٢٦.٤	١٠١.٧٨٠٧	٩.٥	
٢٠٠٤	٤٧٥٨٦٥٤٣	١٧٥٣٤٣٧	٢٥٨٧٧٩٣٠	٢٩٧٢٩٦٨٧.٧	-٣٨٥١٧٥٧.٧	٨٧.٠٤٤٠٧	٢٣.٤	
٢٠٠٥	٦١٦٧٣٤٨٩	٢٢٥٢٧٤٨	٣٥٢٣٨.٣٣.٨	٣٣٦.٩٩١٧.٥	١٦٢٨١١٦.٣	١٠٤.٨٤٤٢	١١.٢	
٢٠٠٦	٩٥٥٨٨٤٢٢	٣٤٠٦٠.٨٦	٤٠٤٥٠.٩٢٥	٢٦٤٥٩٣٢٢.٥	١٣٩٩١٦.٢.٥	١٥٢.٨٧٩٧	٦.٩	
٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١٣	٣٨٧٨٠.٧٢	٤٨٠.١١٩٤٠	٢٢٨٢٢٥٦.٠	٢٥١٨٩٣٨.٠	٢١٠.٣٧٠٥	١.٥	
٢٠٠٨	١٥٧.٢٦.٦٢	٥٣٣٥٧٥٩	٦٣٣٦.١٩٥.٢	٤١٥١٥٢٨٧.٢	٢١٨٤٤٩٠.٨	١٥٢.٦١٨٩	٢.٣	
٢٠٠٩	١٣٠.٣٣.٢١١	٤٣٢٠.٨٦٣	٤٥٦٢٢٦٢٩	٤٤٤٧٧١٩٩	١١٤٥٤٣٠	١٠٢.٥٧٥٣	٢.٥	
٢٠١٠	١٧١٩٥٦٩٧٥	٥٥٥٣٨.٧	٥٤٥٦٨٨.٠	٣٣.٦٣.٣٠	٢١٥.٥٧٧.٠	١٦٥.٠٤٤	٢.٠	
٢٠١١	٢١١٣.٩٩٥٠	٦٦٥٣٣٣٥	٨٢٨٥٠.٤٠	٤٢٣٤٢٣.٠	٤٠٥.٧٧٤٠	١٩٥.٦٦٥	٢.٦	
٢٠١٢	٢٤٥١٨٦٤١٨	٧٥٢٦١٣٤	١١٠.٥٩٩.٦	٦٥٥٦٨٨٤٤	٤٤٤٩١.٦٢	١٦٧.٨٥٣	٠.١	

<sup>١</sup> - ايوب انور حمد سماقه ، البيئة والتنمية المستدامة ، مكتب التفسير للنشر والاعلان ، الطبعة الاولى ، العراق ، ٢٠٠٦، ص١٨٤

٢٠١٣	٢٦٧٣٩٥٦١٤	٨٠٠١٧٨٣	١٠٤٤١٥٣٠٠	٧١١٢٦٠٠٠	٣٣٢٨٩٣٠٠	١٤٦.٨٠٣	١.٢٤
------	-----------	---------	-----------	----------	----------	---------	------

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على -وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، ٢٠١٣، ص١٤٥- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٣ . - صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية ٢٠٠٠-٢٠٠٩ ، العدد ٣١ ، ٢٠١١ ، ص١٤ . - البنك الدولي ، بنك البيانات العالمي ، مؤشرات التنمية العالمية . - الاعمده ٦،٥ ، ٨ احتسبت من قبل الباحث

## ٢- صادرات السلع كنسبة مئوية من واردات السلع

يبين هذا المؤشر العلاقة بين الاقتصاد المعني مع الاقتصاديات الأخرى في العالم ، ومكونات المؤشر هي الصادرات والاستيرادات ، ويعكس هذا المؤشر التغير في سعر الصرف والقدرة التنافسية الدولية ، وتحرير التجارة بشكل عام قد يكون له آثار إيجابية على التنمية المستدامة ، من خلال تحفيز التنوع الاقتصادي ، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد وتشجيع نقل التكنولوجيا المبتكرة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يمكن أن يكون لهذا المؤشر آثار سلبية وذلك من خلال زيادة الاستخدام غير المستدام للموارد ( استنزاف الموارد ) وذلك عندما لا تكون التكاليف البيئية للإنتاج في الحسبان<sup>(١)</sup> . ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال قسمة صادرات السلع على واردات السلع مضروباً في ١٠٠ . ومن خلال الجدول رقم (١) نلاحظ ان العراق سجل فائضا طوال سنوات الدراسة ولم يعاني من العجز سوى في اربع سنوات ، إلا أن هذا الفائض في الميزان التجاري لا يعكس الطبيعة المتنوعة للاقتصاد العراقي ، إذ إن الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب اي اقتصاد ريعي يعتمد على الصادرات النفطية بالدرجة الأساس ، ولو قدر أن يحتسب الميزان التجاري بدون الصادرات النفطية لشكل عجزاً في الميزان التجاري طوال مدة الدراسة ولكن على العموم يبقى هذا المؤشر يبين مدى قدرة البلد على الاستمرار بالاستيراد دون حدوث عجز ، ويرجع سبب الانخفاض الشديد للصادرات العراقية غير النفطية إلى انخفاض أعداد المنشآت الصناعية وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ وذلك بسبب الأوضاع الأمنية المتردية وتوقف العديد من المنشآت عن العمل وسرقة العدد الآخر منها ، إضافة إلى تدهور اوضاع القطاع الزراعي ، إذ بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع كمتوسط للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٠ ما نسبته نحو (٧% ) من الناتج المحلي الاجمالي بعد أن كانت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو (٢٥%) مطلع الخمسينات من القرن الماضي ، هذا كله أدى إلى انخفاض الصادرات غير النفطية ونظراً للوفرة النفطية في العراق فان ذلك جعله يركن إلى النفط بعيداً عن وضع استراتيجيات لتنويع الاقتصاد العراقي من خلال تطوير القطاع الصناعي والزراعي وجعلهما يساهمان مساهمة فعالة في الصادرات العراقية<sup>(٢)</sup> .

## ٣ - نسبة المساعدات الرسمية من الناتج القومي الاجمالي

(١) United Nation, indicators of sustainable development, guidelines and method- logies, UN, New York, ٢٠١٠.p ٢١١

<sup>٢</sup> - اسامه علي كاظم ، تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان مختاره للمده ١٩٩٠ - ٢٠٠٩ ، اطروحة دكتوراه غير منشوره مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ ، ص ١٤١- ١٤٢

تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية المنح و/ أو القروض الميسرة التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض الدول والأقاليم بهدف النهوض بالتنمية خلال سنة، مقسومة على الناتج القومي الإجمالي، مضروباً في ١٠٠ ، ويعد هذا المؤشر مقياساً مهماً لمدى مساهمة الدول في تحقيق الشراكة الدولية في التنمية، حيث يقيس مستويات المساعدة ميسرة الشروط التي تهدف إلى تحقيق التنمية الدولية<sup>(١)</sup>. وعندما يجري قياس تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية من الدول المانحة فإن هذه المساعدات تتضمن المدفوعات الثنائية الجانب من صناديق الامتيازات للدول النامية وللمؤسسات المتعددة الاطراف<sup>(٢)</sup>. ونلاحظ من خلال الجدول (١) ان اعلى نسبة للمساعدات في عام ٢٠٠٤ حيث بلغت (٢٣.٤%) من الناتج القومي الاجمالي نتيجة للاضرار التي لحقت بالعراق جراء الحرب والديون الكبيره التي تراكمت بزمته الا ان هذه النسبه بدأت تنخفض نتيجة ارتفاع اسعار النفط واطفاء معظم الديون على العراق حيث وصلت هذه النسبة عام ٢٠١٢ الى (٠.١%) .

#### ٤ - صافي الاستثمار الاجنبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي

يحسب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية :- نسبة الاستثمار الاجنبي = صافي الاستثمار المباشر / الناتج المحلي الاجمالي مضروباً في (١٠٠). ويقيس هذا المؤشر التحفيز في التنمية الاقتصادية وهو عنصر هام في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الذي يهدف الى زيادة شراكتها في الاقتصاد العالمي وهو عنصر مالي مهم في تسريع وتيرة التنمية<sup>(٣)</sup> ، ويتضح من خلال الجدول (١) ان نسبة الاستثمار الاجنبي في العراق هي منخفضة جداً وحتى في بعض الاحيان كانت سالبة مما يدل على هروب الاموال واستثمارها بالخارج وخاصة في عام ١٩٩١ حيث كان صافي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (- ١٤.٥%) وكذلك في عام ١٩٩٦ حيث بلغت النسبة (- ١.٦%) ولكن هذه النسبة كانت موجبة فيما بعد عام ٢٠٠٣ ولحد ٢٠١٣ ووصلت اعلى مستوى لها عام ٢٠١٢ حيث كان صافي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (١.٥٧%) ، وبشكل عام فإن الاستثمار الاجنبي في العراق منخفض ، ويمكن ايجاز اهم الاسباب التي ادت الى انخفاض الاستثمار الاجنبي بالعراق الى الاتي:-

أ- انعدام الشفافية (Transparency) :- أن البيئة الاقتصادية العراقية تفتقر إلى الشفافية التي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسية وأصحاب رأس المال. والشفافية هنا هي المعلومات التي تعين الشركات والمستثمرين على إمكانية التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية الداخلية التي يمكن على ضوءها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار .

<sup>١</sup> - المعهد الدبلوماسي ، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر ، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء والمعهد الدبلوماسي ، ٢٠١٣ ،

ص٤٢

<sup>٢</sup> - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ، ٢٠١٣ ، ص١٤٥

<sup>(٣)</sup> - United Nation, indicators of sustainable development , op.cit , p ٢١٣

ب - ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق :- أن أهم المحددات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في أي دولة كانت متقدمة أم نامية هي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني ، إذ أن انعدام الأمن هو العدو الأول للاستثمار الاجنبي الخاص في العراق<sup>(١)</sup>.

ج - ان القيام بالمشاريع لا يتطلب توفر الاموال الاستثمارية وانما يتطلب وجود عوامل اخرى يمكن تسميتها بالعوامل المساندة ، والتي تتضمن مواد البناء والمقاولين والإداريين والبنى التحتية والمكائن ، وان وجود المشاريع الاستثمارية يتطلب زيادة الطلب على هذه العوامل وان قلة الموجود من تلك العوامل يؤدي الى رفع اسعارها وبالتالي زيادة التكاليف وهبوط العائد مما يجعل هذه المشاريع قليلة الجدوى<sup>(٢)</sup>.

د- معدلات التضخم العالية في الاقتصاد العراقي :- أن التضخم يعد من المشاكل الاقتصادية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، اذ ان التضخم يعطل آلية الأسعار ويفقد ميزتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات كما يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار، ويتبع تلك الاختلالات في الأسعار صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية تلك الشركات في تنبؤ تكاليف الإنتاج والإرباح المتوقعة .

هـ- عدم وجود أسواق مالية متطورة :- أن السوق المالية هي ممول رئيسي لشركات قطاع الأعمال، وهي السبيل المفضل الذي يلجأ إليه المستثمرون والشركات لتمويل أنشطتهم الاستثمارية ،والافتقار إلى الأسواق المالية أو ضعفها أو عدم استقرارها تشكل عامل طرد للمستثمر الاجنبي<sup>(٣)</sup> .

## المطلب الثاني :- تحليل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق

### ١ - معدل البطالة

البطالة في واقع الامر هي عدد الاشخاص العاطلين الذين يبحثون عن عمل بعمر ١٥ سنة فأكثر مقسوما على عدد السكان النشطين اقتصاديا مضروبا في ١٠٠<sup>(٤)</sup>، وهي مقياس لمدى توفر اليد العاملة غير المستغلة في البلد ، وهو على صلة بالتنمية المستدامة لأن البطالة واحدة من الأسباب الرئيسية للفقر في البلد ومن أولويات التنمية المستدامة هي معالجة الفقر ، والذي يعد من المؤشرات الاجتماعية المهمة للتنمية المستدامة . ويمكن ملاحظة معدلات البطالة من خلال الجدول (٢) حيث كان معدل البطالة عام ١٩٩٠ مايقارب (١٩.٩ %) ثم اخذ بالهبوط ولكن بمعدل قليل جدا حتى عام ١٩٩٩ حيث وصل الى (١٨.٢ %) اي على طول تسع سنوات لم ينخفض سوى (١.٧ %) الا ان اعلى مستويات لمعدل البطالة كانت في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ حيث بلغت معدلات البطالة (٢٩.٩ %) و

<sup>١</sup> - سامي عبيد التميمي ، الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق : الواقع والتحديات مع نظره خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام ٢٠٠٦ ، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، ص ٢١١

<sup>٢</sup> - نعمان عباس ندا الحياي ، سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق ، هيئة التعليم التقني ، مجلة الدنانير ، العدد الثالث ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٥٢ - ٥٣

<sup>٣</sup> - سامي عبيد التميمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٢

<sup>٤</sup> - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ، ٢٠١٣ ، ص١٢٧ .

(٢٨.٧%) على التوالي وهذا ناتج عن الحرب على العراق وتسريح افراد القوات المسلحة وتخريب معظم المصانع في العراق ، وبعد عام ٢٠٠٤ اخذت معدلات البطالة بالانخفاض الى ان وصلت الى ادنى مستوى لها عام ٢٠١٢ حيث بلغت(١٥.١%). ويمكن بيان اهم الاسباب التي ادت الى زيادة معدلات البطالة في العراق بالاتي (١) :-

- تبني السياسات النقدية و المالية التوسعية و تمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم و تدهور مستويات المعيشة .
- تخفيض الإنفاق على قطاعات التعليم و الصحة مما ترتب على ذلك انخفاض في كفاءة التعليم وازدياد معدلات التسرب المدرسي و تدهور إنتاجية رأس المال البشري وبالتالي تعرض فرص التشغيل إلى أضرار فادحة .
- تعرض اغلب المشاريع الإنتاجية العامة و الخاصة إلى الخسائر مما تسبب في تسريح العاملين في هذه القطاعات - الحروب التي خاضها العراق خلال العقود المنصرمة و الحصار الاقتصادي الدولي الشامل على العراق، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاستثمارات بشكل كبير، خصوصا إن الأموال لم تكن توجه نحو خلق طاقات إنتاجية التشغيل - الفساد الاداري والمالي الذي انتشر في غالبية مؤسسات الدولة .
- غياب التنسيق بين التعليم و مخرجاته و سوق العمل، حيث أن العلاقة بين التعليم و سوق العمل ليست عديدة و حسب، و لا نوعية، من ناحية الجودة و نوع المناهج الدراسية، و إنما هي علاقة متحركة ( ديناميكية ) فالتعليم يفترض مستقبلا إن حركية الاقتصاد تتجه نحو التقدم و الازدهار .

جدول رقم(٢) :- المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٣

السنة	عدد السكان (مليون نسمة) ١	معدل نمو السكان (%) ٢	معدل البطالة (%) ٣	توقع الحياة عند الولادة (%) ٤	النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية الأولية (%) ٥	نسبة السكان الذين تتوافر لهم مياه شرب مأمونة (%) ٦	النسبة المئوية لسكان الحضر من عدد السكان الكلي (%) ٧
١٩٩٠	١٧٨٩٠	٢.٦	١٩.٩				٦٧.٩
١٩٩١	١٨٤١٩	٢.٨	١٩.٩				٦٨.٣
١٩٩٢	١٨٩٤٩	٣.٠	١٩.٦				٦٨.٧

<sup>١</sup> - حنان عبد الخضر وآخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي والاثار الفعلية والمعالجات المقترحة ، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،



٧١.٢				١٩.٦	٣.١	١٩٤٧٨	١٩٩٣
٧١.٥				١٩.٥	٣.٢	٢٠٠٠٧	١٩٩٤
٧١.٩				١٩.٤	٣.٢	٢٠٥٣٦	١٩٩٥
٧٢.٣				١٩.٤	٣.٢	٢١١٢٤	١٩٩٦
٧١.٧				١٨.٤	٣.٢	٢٢٠٤٦	١٩٩٧
٧١.٩				١٩.٣	٣.٢	٢٢٧٠٢	١٩٩٨
٧٢.١				١٨.٢	٣.١	٢٣٣٨٢	١٩٩٩
٦٧.٩	٦٩.٨	٥٥	٧٠.٨	١٨.٣	٣.١	٢٤٠٨٦	٢٠٠٠
٦٧.٧	٧٥.٤	٥٠	٧٠.٧	١٨.٤	٣.٠	٢٤٨١٣	٢٠٠١
٦٧.٥	٨١.٠	٤٩	٧٠.٤	١٨.٦	٢.٩	٢٥٥٦٥	٢٠٠٢
٦٧.٣	٧٩.٥	٤٥	٧٠.١	٢٩.٩	٢.٩	٢٦٣٤٠	٢٠٠٣
٦٧.١	٧٨.٠	٤٦	٦٩.٨	٢٨.٧	٢.٨	٢٧١٣٩	٢٠٠٤
٦٦.٩	٨٠.٣	٤٨	٦٩.٤	١٨.٠	٢.٦	٢٧٣٧٧	٢٠٠٥
٦٦.٧	٧٩.٢	٤٩	٦٩.١	١٧.٥	٢.٥	٢٨٠٦٤	٢٠٠٦
٦٦.٥	٨٣.٧	٥٣	٦٨.٩	١٦.٩	٢.٤	٢٨٧٤٠	٢٠٠٧
٦٦.٥	٨٢.٠	٦٧	٦٨.٧	١٥.٣	٢.٤	٢٩٤٢٩	٢٠٠٨
٦٦.٢	٨٠.٣	٧٧	٦٨.٧	١٥.٢	٢.٥	٣٠١٦٣	٢٠٠٩
٦٩.٠	٧٨.٧	٨٨	٦٨.٨	١٥.٢	٢.٦	٣٠٩٦٢	٢٠١٠
٦٩.٠	٩١.٤	٨٣	٦٩.٠	١٥.٢	٢.٥	٣١٧٦٠	٢٠١١
٦٩.٢	٩١.١	٨٦	٦٩.٢	١٥.١	٢.٥	٣٢٥٧٨	٢٠١٢
٦٩.٢				١٦.٠	٢.٥	٣٣٤١٧	٢٠١٣

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، ٢٠١٣، ص ٢٢ ، ٢٨ .

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٣ - صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ٢٠٠٠-٢٠٠٩ ، العدد ٣١ ، ٢٠١١ ، ص ١٣- . البنك الدولي ، بنك البيانات العالمي ، مؤشرات التنمية العالمية

## ٢ - مؤشر الفقر البشري ( نسبة السكان دون خط الفقر العالمي )

ويعد قياس الفقر البشري من اعقد المسائل التي تواجه الباحثين وذلك لوجود صعوبات فنية تتعلق بعدم كفاية البيانات كسلسلة زمنية تصلح لبيان التغير فيه أو المقارنة ، ولأسباب منهجية تتعلق بتحديد مفهوم الفقر ، ويعرف الفقر بأنه انخفاض الدخل عن المستوى المطلوب للحصول على الغذاء ( فقر مدقع ) أو الانخفاض عن المستوى المطلوب في الإنفاق على الغذاء والصحة والتعليم ( فقر مطلق ) وهذان النوعان يمكن تحديدهما بخط يسمى خط الفقر إذ يكون الناس أسفل هذا الخط فقراء وفوقه غير فقراء ، وحددت الأمم المتحدة خط فقر الدخل في العالم بدولار واحد في اليوم لكل شخص على أساس تعادل القوة الشرائية لعام ١٩٨٥<sup>(١)</sup> . وقد قدرت نسبة السكان في

<sup>١</sup> - كامل علاوي كاظم ، تحليل مؤشرات التنمية البشرية في العراق، ملتقى الاقتصاد، العدد الحادي عشر ،

العراق الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد (٢٧.٥ %) في عام ١٩٩٠ ثم تراجعت في عام ٢٠٠٥ الى (٢٣%) وادت الزيادة في رواتب القطاع الحكومي في عام ٢٠٠٧ الى انخفاض النسبة الى (٤.٩%)<sup>(١)</sup>. ويعد مؤشر الفقر البشري في العراق من المؤشرات الضعيفة للتنمية المستدامة خصوصاً وان هذا المؤشر يرتبط بعلاقة طردية مع مؤشر معدل البطالة إذ كلما ارتفع معدل البطالة ارتفع معدل الفقر وبما أن البطالة مرتفعة في العراق فسوف يبقى معدل الفقر مرتفعاً ما لم تكن هناك سياسات اقتصادية منضبطة لخلق فرص العمل وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي إضافة إلى خلق مناخ استثماري جيد للشركات الأجنبية باستخدامها للعمل في العراق ، كذلك يرتبط الفقر بهيكل النمو الاقتصادي وخصائص سوق العمل وعدم وجود موارد مالية كافية لدعم برامج الرعاية الاجتماعية ولذلك يجب أن تنصب جهود التخفيف من حدة الفقر على معالجة الأسباب الهيكلية للبطالة والتوزيع غير المتكافئ للدخل والثروة وينبغي أن تستهدف السياسات الاجتماعية والاقتصادية فئات الدخل المنخفض استهدافاً فعالاً ابتغاءً لتحسين توزيع الثروة من خلال توليد فرص اقتصادية أفضل في المناطق الريفية وتعزيز الرعاية الاجتماعية وتشجيع العمالة وتكافؤ الفرص ، وينبغي أيضاً أن يعاد النظر في أعباء الديون التي تهرق كاهل البلد مع توخي إدارة الديون برشد وفعالية وينبغي كذلك زيادة استخدام مزايا وآليات تخفيف الديون كمبادلات الديون بخدمات تحسين البيئة باعتبارها أداة للتحرك في اتجاه التنمية المستدامة<sup>(٢)</sup>.

وهناك عوامل عديدة تقف خلف الفقر في العراق منها<sup>(٣)</sup> :-

أ - الحروب التي خاضها العراق منذ الحرب العراقية الإيرانية إلى حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ والتي أدت إلى تدهور طبيعة المجتمع العراقي ، إذ أصبح الفقر والحاجة المتزايدة السمتين الأساسيتين للعوائل والأفراد العراقيين .  
ب - العقوبات الاقتصادية للمدة من ( ١٩٩٠-٢٠٠٣ ) فبعد عام ١٩٩٠ تدهورت وتراجعت فاعلية مؤسسات الدولة ، إذ فاقمت حقبة العقوبات من حالة الخلل في توزيع الدخل القومي ، وازدادت الفجوة اتساعاً بين الفقراء والأغنياء .  
ج - طبيعة النظام السياسي وتعامله مع المجتمع وسوء تصرفه بمراد المجتمع الاقتصادية.  
د - اما مابعد الاحتلال فعلى الرغم من التحسن في عموم المستويات المعيشية ، إلا أن عدم الاستقرار الأمني وما ترتب عليه من تصعيد العنف الطائفي و التهجير القسري للعوائل ، والاضطرار للنزوح تاركين منازلهم وأماكنهم لينقذوا حياتهم ، إضافة إلى أحداث العنف المتصاعد وما أدى إليه من سقوط عشرات الآلاف من الضحايا كل ذلك ترتب عليه زيادة حدة الفقر في العراق .

هـ - حالات الفساد الاداري والمالي الذي عم جميع مفاصل الحياة ونهب خيراتها والاثراء على حساب جموع الفقراء

www.afaqiraq.org\afaq\modules.

<sup>١</sup> - المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة في العراق لسنة ٢٠٠٧ .

<sup>٢</sup> - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، آثار الفقر والبطالة على التنمية في منطقة الأسكو ، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، جوهنا نسبرغ ٢٦ / آب ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٢ ، ص ٩ .

<sup>٣</sup> - اسامه علي كاظم حسين السعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٣ .

### ٣ - توقع الحياة عند الولادة

يشير هذا المؤشر الى السن التي يتوقع ان يبلغها الطفل حديث الولادة في حال استمرار انماط الوفيات الخاصة بالفئة العمرية السائدة وقت الولادة طوال حياة الطفل حسب برنامج الامم المتحدة للبيئة **UNEP** ، يستفاد من هذا المؤشر في معرفة احتياجات الطفل خلال سنوات عمره والحد من مشكلة الفناء السريع .وعند النظر الى الجدول السابق رقم (٢) يتبين ان معدلات توقع الحياة عند الولادة اخذت بالانخفاض منذ عام ٢٠٠٠ حيث كانت النسبة في هذا العام ( ٧٠.٨ % ) واخذت تتناقص وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ وذلك بسبب تردي الوضع الصحي وكذلك انتشار الامراض بسبب مخلفات الحرب على العراق وبقيت هذه النسبة تتناقص حتى عام ٢٠٠٩ حيث بلغت في هذا العام (٦٨.٧ %) الا انها بدأت تتحسن بعد هذا العام مما يدل على زيادة الاهتمام بالوضع الصحي .

### ٤ - النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية الاولية

يقصد بهذا المؤشر النسبة المئوية من السكان الذين يتوقع حصولهم على العلاج الطبي للامراض والاصابات الشائعة سواء من الاطباء او الممرضين او موظفي الصحة المؤهلين<sup>(١)</sup> . اما الغرض من هذا المؤشر فهو تحديد ومعالجة اي مضاعفات صحية مثل فقر الدم والتسمم ومتابعة نمو الطفل والتنقيف الصحي<sup>(٢)</sup> . ومن خلال جدول رقم (٢) نلاحظ ان هذه النسبة كانت ( ٥٥ %) عام ٢٠٠٠ الا انها اخذت بالانخفاض حتى عام ٢٠٠٣ أذ انخفضت بمقدار ( ١٠ %) عما كانت عليه في عام ٢٠٠٠ نتيجة الحرب على العراق وعدم توفر الادوية اللازمة ، الا انها اخذت بالارتفاع وبمعدلات قليلة بعد عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٨ وبعد هذا العام ارتفعت بمعدلات عالية وبلغت عام ٢٠١٠ (٨٨%) ممن يحصلون على الرعاية الصحية الاولية وهي اعلى نسبة لها خلال المده من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٢.

### ٥ - نسبة السكان الذين تتوافر لهم مياه مأمونه للشرب

يقصد بهذا المؤشر النسبة المئوية للسكان الذين تصلهم كمية كافية من الماء الصالح للشرب في المسكن اما من امدادت مياه مستمرة داخل المنزل او تجهيز داخل المسكن ( متقطع ) او تجهيز ضمن مسافة سهلة من المسكن حسب برنامج الامم المتحدة للبيئة **UNEP**<sup>(٣)</sup> . ويعتبر توفر المياه الصالحة للشرب احدى الركائز الرئيسية لتحقيق تنمية بشرية صحيحة وخالية من الامراض المتعددة التي تنتقل عن طريق المياه الملوثة ، وخاصة المياه الجوفية التي يتزايد فيها تركيز مركبات النترات<sup>(٤)</sup> . ومن خلال الجدول رقم (٢) نلاحظ ان هذه النسبة كانت ( ٦٩.٨ % ) عام ٢٠٠٠ وارتفعت فيما بعد الا انها بقيت تتراوح ما بين ( ٧٨,٧ %) و( ٨٣,٧ %) حتى عام ٢٠١٠ ومن ثم ارتفعت بعد

<sup>١</sup> - نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩ .

<sup>٢</sup> - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨

<sup>٣</sup> - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٦

<sup>٤</sup> - نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧

هذه السنة الى ( ٩١,١ %) في عام ٢٠١٢ نتيجة لانشاء ومد شبكات المياه واصلاح الشبكات القديمة واعادة صيانتها .

## ٦ - معدل الامام بالقراءة والكتابة للبالغين

يقصد به نسبة الأشخاص البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر الذين يستطيعون القراءة والكتابة<sup>(١)</sup>، ويعد معدل الامام بالقراءة والكتابة بين البالغين احد المؤشرات المهمة التي تستخدم للدلالة على كفاءة العنصر البشري ومدى استعداده للمشاركة في التنمية المستدامة ، كما يعد هذا المؤشر مقياسا لامكانية حصول افراد المجتمع على المعرفة التي تعتبر احد حقوقهم الاساسية<sup>(٢)</sup>. ومن خلال الجدول رقم (٣) نلاحظ ان مستوى التعليم لدى الاشخاص بعمر ١٥ سنة فأكثر كان (٧٣.٥%) عام ٢٠٠٠ ثم انخفض الى (٦٥ %) عام ٢٠٠٣ نتيجة تردي الوضع التعليمي في تلك الفترة وكذلك حل الجيش الالزامي لان اغلب الاشخاص يستمر بالدراسة من اجل التخلص من الجيش ولذلك انخفضت نسبة المتعلمين ولكن بعد ماصبحت الحاجة الى المستوى التعليمي ضرورية وخاصة في مجال التعيينات ارتفعت هذه النسبة ووصلت عام ٢٠٠٧ الى (٧٧.٥%).

جدول (٣) :- معدل الامام بالقراءة والكتابة للبالغين في العراق للمدة ٢٠٠٠ - ٢٠١٢

السنة	النسبة (%)	الملاحظات
٢٠٠٠	٧٣.٥	للاشخاص بعمر (١٥ سنة فأكثر )
٢٠٠٣	٦٥.٠	للاشخاص بعمر (١٥ سنة فأكثر )
٢٠٠٤	٧٤.٠	للاشخاص بعمر (١٥ - ٢٤ )
٢٠٠٥	٧٩.١	للاشخاص بعمر ( ١٠ سنوات فأكثر )
٢٠٠٦	٦٥.٦	للنساء القادرات على القراءة بعمر (١٥ - ٢٤ )
٢٠٠٧	٨٣.٩	للاشخاص بعمر (١٥ - ٢٤ سنة )
٢٠٠٧	٧٧.٥	للاشخاص بعمر (١٥ سنوات فأكثر )
٢٠١١	٦٩.٢	للنساء القادرات على القراءة بعمر (١٥ - ٢٤ سنة)
٢٠١١	٦٥.٨	للنساء القادرات على القراءة بعمر (١٥-٤٩ سنة)
٢٠١٢	٧٤.٣	للاشخاص بعمر (١٠ سنوات فأكثر )

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ، ٢٠١٠ و ٢٠١٣ ، ص ٤٤ .

<sup>١</sup> - المعهد الدبلوماسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥

<sup>٢</sup> - نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤

## ٦ - معدل النمو السنوي للسكان

وهو النسبة المئوية لتغير حجم السكان خلال فترة زمنية معينة والغرض منه قياس معدل النمو السكاني وكيفية تغير حجم السكان ، ويعتبر هذا المؤشر اساسي لصانعي القرار لما له من تأثير على البيئة حيث ان النمو السريع للسكان يؤدي الى استنزاف للمصادر الطبيعية<sup>(١)</sup>، وبشكل عام ومن خلال ملاحظة البيانات في جدول (٢) يتضح ان معدلات نمو السكان اخذت بالزيادة منذ عام ١٩٩٠ حيث كانت في ذلك العام (٢.٦ %) ووصلت الى اعلى مستوى لها عام ١٩٩٨ حيث بلغ معدل نمو السكان (٣.٢ %) وتعتبر هذه النسبة كبيرة بالنسبة لمعدلات نمو السكان العالمية مما يشكل ضغط على البيئة، واخذت هذه النسبة تتناقص بعد هذا العام ووصلت الى ادنى مستوى لها في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حيث بلغت النسبة (٢.٤%) الا ان هذا الانخفاض قد يكون سببه تصاعد عمليات العنف وسقوط العديد من الضحايا ، واستقرت نسبة النمو عند (٢.٥%) خلال السنوات الاخيرة .

## ٦ - النسبة المئوية لسكان الحضر من عدد السكان الكلي

ويقصد به عدد السكان الكلي في الحضر مقسوم على عدد السكان الكلي مضروباً في ١٠٠ . وبشكل عام كانت نسبة سكان الحضر من العدد الكلي للسكان تتراوح ما بين (٦٦.٢ % و ٧٢.٣%) خلال مدة الدراسة ، حيث كانت نسبة الحضر في عام ١٩٩٠ مايقارب (٦٧.٩ %) من المجموع الكلي للسكان واخذت هذه النسبة تزداد ولكن بنسب قليلة ووصلت الى اعلى مستوى لها عام ١٩٩٦ حيث بلغت هذه النسبة ( ٧٢.٣ %) وقد تكون الاسباب تردي الوضع الزراعي في تلك الفترة ولكن بعد عام ٢٠٠٠ اخذت تتناقص ووصلت الى ادنى مستوى لها عام ٢٠٠٩ حيث بلغت النسبة (٦٦.٢ %) من مجموع السكان الكلي وقد تكون الاسباب تردي الوضع الامني في المدن وكذلك كثرة الازدحام وغلغ العديد من الطرق والمنافذ لاسباب امنية مما ولد مشاكل كثيرة في المدن ، ولكن هذه النسبة ارتفعت فيما بعد هذا العام ووصلت عام ٢٠١٢ الى (٦٩.٢%).

## المطلب الثالث :- تحليل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في العراق

### ١ - انبعاث غاز ثنائي اوكسيد الكاربون

لقد تدهورت البيئة الطبيعية في العراق بشكل خطير ، مما يشكل تهديداً متزايداً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد ، ويعد مضي عقود من الصراع والعقوبات الاقتصادية ومواجهة الإهمال المستمر وغياب الرؤية ، فانه من المحتمل أن تخضع بيئة البلد إلى عملية تدهور مستمرة إذا ما بذلت جهود إعادة الاعمار دون اخذ الاعتبارات البيئية والاجتماعية في الحسبان ، وعلاوة على ذلك فان السياسات الاقتصادية الحالية تهدف إلى التوسع السريع في استغلال قاعدة الموارد الطبيعية كمصدر رئيس للدخل<sup>(٢)</sup> ، ويعد غاز ثنائي أوكسيد الكاربون

<sup>١</sup> - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٩

<sup>٢</sup> - الشركاء الدوليون في العراق ، كتاب ملخص أوضاع العراق ، كانون الأول ، ٢٠١٠ ، ص١٠٣ .

من المؤشرات المعبرة عن البيئة وذلك بسبب تأثيره على الاحتباس الحراري ودرع الأوزون ، كما أن مصدر انبعاثاته الفعاليات الاقتصادية في عملية الإنتاج واستنزاف الغابات واستهلاك الوقود المتحجر والطاقة ، والتي تسبب الضرر البيئي . ومما يلاحظ من خلال الجدول رقم (٤) ان هناك ارتفاع تدريجي في نسبة انبعاث غاز CO<sub>2</sub> طوال المدة وكذلك ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من انبعاث هذا الغاز مما يدل على عدم وجود رؤية واضحة للحد من انبعاث هذه الملوثات ، فبعد ان كان عام ١٩٩٠ حوالي (٥٢.٥٥٥) طن متري اخذ يتزايد الى ان وصل (١١٤.٧٧٠) طن متري عام ٢٠٠٥ الا انه انخفض بعد هذا العام وخاصة في عام ٢٠٠٧ حيث وصل الى (٦٢.٨٣٤) طن متري ثم اخذ يتزايد مره اخرى بعد هذا العام ووصل عام ٢٠١٣ الى (١٣٥.٤٣٣) طن متري .تتعدد وتتنوع مصادر تلوث الهواء في العراق، والتي من أبرزها:-

- وسائل النقل وزيادة أعدادها وتدني نوعيتها وتقادمها .
- النشاط الصناعي وتوقف منظومات المعالجة الغازية في معظم الصناعات القائمة.
- التوسع في صناعة الطابوق والأسمنت بالاعتماد على الوسائل الإنتاجية التقليدية وعدم وجود مرسبات غبار في معظمها واستخدام وقود ذا كثافة عالية.
- أساليب متخلفة لحرق وطمر النفايات المنزلية والنفايات الخطرة للمستشفيات .
- تجهيز الكهرباء إلى المساكن من خلال المولدات الصغيرة والفاقدة لشروط الكفاءة البيئية<sup>(١)</sup>.
- انبعاثات الصناعات الثقيلة وبشكل رئيسي من مصافي النفط والصناعات التعدينية والمصانع البتروكيمياوية ومعامل الاسمنت .
- حرق آبار النفط سواء عن عمد أو غير ذلك ، ومع احتراق قرابة (٦٠٠) مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي كل يوم، يعتبر العراق هو رابع أسوأ دوله في العالم من حيث تلوث الهواء<sup>(٢)</sup> .

جدول (٤) :- المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في العراق للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٣

السنة	انبعاث غاز	انبعاث غاز	نصيب الفرد من	مساحة الغابات	استهلاك السماد
-------	------------	------------	---------------	---------------	----------------

<sup>١</sup> - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٦٨

<sup>٢</sup> - الشركاء الدوليون في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٤ - ١٠٥

(كلو غرام لكل دونم الاراضي الصالحة للزراعة ( ٥	الف دونم ٤	الاراضي الصالحة للزراعة (دونم) ٣	(متوسط CO <sub>2</sub> نصيب الفرد . طن متري) ٢	(طن CO <sub>2</sub> متري) ١	
	٨٠٤٠.٠٠	٢.٩	٢.٧٧	٥٢.٥٥٥	١٩٩٠
	٨٠٥٤.٠٠	٣.٠	٢.٤٤	٤٧.٤٢٢	١٩٩١
	٨٠٦٨.٠٠	٢.٩	٣.٠٩	٦١.٦٧٢	١٩٩٢
	٨٠٨٢.٠٠	٢.٩	٣.٢٦	٦٦.٨٠٢	١٩٩٣
	٨٠٩٦.٠٠	٢.٦	٣.٥٦	٧٥.٠٤٥	١٩٩٤
	٨١١٠.٠٠	٢.٤	٣.٦٠	٧٧.٩٠٢	١٩٩٥
	٨١٢٤.٠٠	٢.٣	٣.١٢	٦٩.٥٠١	١٩٩٦
	٨١٣٨.٠٠	٢.٠	٢.٩٧	٦٨.٣٠٩	١٩٩٧
	٨١٥٢.٠٠	٢.١	٣.٠٥	٧٢.٣٧٢	١٩٩٨
	٨١٦٦.٠٠	٢.٠	٢.٩٦	٧٢.٢٨٤	١٩٩٩
	٨١٨٠.٠٠	١.٧	٢.٩٦	٧٢.٤٤٥	٢٠٠٠
	٨١٩٤.٠٠	١.٨	٣.٣٦	٨٥.٣٤٢	٢٠٠١
	٨٢٠٨.٠٠	١.٨	٣.٣٤	٨٧.٢٦٠	٢٠٠٢
	٨٢٢٢.٠٠	١.٧	٣.٠٤	٩١.١١٨	٢٠٠٣
٢.٤٤	٨٢٣٦.٠٠	١.٧	٣.٢٨	١١٤.٠٨٤	٢٠٠٤
٤.١٦	٨٢٥٠.٠٠	١.٩	٣.٤٠	١١٤.٧٧٠	٢٠٠٥
٤.٦٣	٨٢٥٠.٠٠	١.٧	٣.٥٤	٩٩.٥٤٤	٢٠٠٦
٣.٧٦	٨٢٥٠.٠٠	١.٧	٣.٣٤	٦٢.٨٣٤	٢٠٠٧
٥.٦٩	٨٢٥٠.٠٠	١.٤	٣.٢٢	٩٤.٤٤٤	٢٠٠٨
٧.٢٥	٨٢٥٠.٠٠	١.٢	٣.٥	١٠٦.٦٥١	٢٠٠٩
٣.٧٦	٨٢٥٠.٠٠	١.٣	٣.٧	١١٤.٦٦٧	٢٠١٠
٤.٦١	٨٢٥٠.٠٠	١.٣	٣.٧	١٢٣.٢٩٥	٢٠١١
٥.٦٦	٨٢٥٠.٠٠	١.١	٤.٠	١٣٤.٥٥٥	٢٠١٢
	٨٢٥٠.٠٠	١.٣	٤.٠	١٣٥.٤٣٣	٢٠١٣

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، ٢٠١٣

- البنك الدولي ، بنك البيانات العالمي ، مؤشرات التنمية العالمية.

٢ - نصيب الفرد من الاراضي الصالحة للزراعة والاراضي المزروعة

تشمل الأراضي المزروعة كافة الأراضي المزروعة بمحاصيل مؤقتة والمرح الموقّنة المخصصة للجزر أو الرعي والأرض المستخدمة كبساتين تجارية أو بيئية وكذلك الأراضي المرحاة المتروكة مؤقتاً بدون زراعة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا . أما الأراضي الصالحة للزراعة فيقصد بها كل أرض مهما كان صنفها تستغل أو تصلح بحالتها الراهنه للاستغلال في إنتاج المحاصيل الزراعية . ويمكن الحصول على نصيب الفرد من الأراضي المزروعة أو الصالحة للزراعة من خلال قسمة عدد السكان على الأراضي المزروعة أو الصالحة للزراعة مضروباً في ١٠٠ ، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (٤) ان نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة اخذ يتناقص منذ عام ١٩٩١ حيث كان في هذا العام (٣٠٠) دونم كحصة للفرد من الأراضي الصالحة للزراعة ووصل الى ادنى مستوى له عام ٢٠١٢ حيث بلغ مايقارب (١٠١) دونم وهذا يدل على انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ، وهناك عدة اسباب تقف وراء انخفاض نسبة الأراضي المزروعة في العراق ومنها<sup>(١)</sup>:-

أ-تعد عملية التحول نحو الانفتاح الاقتصادي واحده من المشكلات التي تواجه بعض قطاعات الاقتصاد القومي وفي مقدمتها القطاع الزراعي اذ ان سياسات التحول نحو اقتصاد السوق من خلال الغاء اجراءات الحماية وفتح ابواب التجارة الخارجية على مصراعيها عن طريق الغاء نظام الحصص والتراخيص وتخفيض الرسوم الكمركية من شأنها ان تعرض القطاع الزراعي للمنافسة الشديدة من قبل السلع المستوردة التي تحظى بميزة انخفاض التكاليف وجودة النوعية .

ب- تدني المستوى التكنولوجي والذي يعتبر واحد من الاسباب الرئيسية لتراجع حصيله الانتاج الزراعي والاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة ، وبالرغم من المحاولات التي اجريت في العراق لادخال تكنولوجيا حديثة الا انها لازالت متواضعة مما اثر في النهاية على تدني معدلات النمو في القطاع الزراعي .

ج - شحة المياه:- إن المياه احد العناصر الأساسية المهمة في العملية الإنتاجية الزراعية ، وان توفر المياه أمراً ضرورياً لتنمية الزراعة العراقية ،اذ ان التوسع في النشاط الزراعي يتطلب توفر عوامل عديدة يأتي في مقدمتها الفائض المائي والذي يضمن التدفق المائي المستمر للأراضي الزراعية ،ومما يلاحظ ان حجم الخزين المائي لنهري دجلة والفرات قد انخفض من (٧٤.٢) مليار م<sup>٣</sup> عام ٢٠٠٧ ليصل الى (٥١) مليار م<sup>٣</sup> عام ٢٠٠٩ ، وان انخفاض الخزين الإستراتيجي لمياه العراق لا بد ان يؤثر وبشكل مباشر في تراجع اداء القطاع الزراعي .

<sup>١</sup> - للمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:-

-وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسات الاقتصادية ، القطاع الزراعي في العراق ، اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح ، ص ص ٨-١٢ .

- احمد عمر الراوي ، مستقبل القطاع الزراعي العراقي في ضوء المتغيرات الجديدة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد ١٣ ، السنة الخامسة ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٩-١١



### ٣ - استخدام الاسمدة

يقيس هذا المؤشر مدى المساهمة في التأثير على الانظمة البيئية من خلال استخدام الكيماويات المختلفة في صورة اسمدة زراعية تسهم في التأثير السلبي على نوعية التربة والمياه الجوفية . ويلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (٤) انه في عام ٢٠٠٤ كان يستخدم (٢.٤٤) كيلو غرام للدونم الواحد وازدادت هذه الكمية ووصلت الى اعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٩ حيث بلغت (٧.٢٥) كيلو للدونم الواحد الا انها لاتصل الى المستويات العالمية لاستخدام السماد ولكن هذه الكمية انخفضت بعد هذا العام ووصلت الى (٣.٧٦) كيلو غرام للدونم في عام ٢٠١٠ ومن ثم ارتفعت الى (٥.٦٦) كيلو غرام للدونم الواحد في عام ٢٠١٢ .

### ٤ - مساحة الغابات

مساحة الغابات هي مساحة الاراضي التي تغطيها اشجار طبيعية او مزروعة بلغ ارتفاعها في موقعها خمسة امتار سواء كانت مثمره ام عقيمة مع استثناء اشجار انظمة الانتاج الزراعي ( على سبيل المثال مزارع الفاكهة وأنظمة الحراجة الزراعية ) والأشجار في المتنزهات الحضرية والحدائق ، ومن خلال ملاحظة بيانات الجدول يتضح ان مساحة الغابات كانت في عام ١٩٩٠ -مايقارب (٨٠٤٠٠٠) الف دونم واخذت تتزايد لكن بمعدلات بسيطة ووصلت الى اعلى مستوى لها عام ٢٠٠٥ وبلغت (٨٢٥٠٠٠) الف دونم واستقرت على هذه المساحة حتى عام ٢٠١٣ مما يدل على عدم حصول تغيرات في مساحة الغابات في العراق .

## المطلب الرابع :- تحليل المؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة في العراق

### ١- عدد الخطوط الهاتفية الثابتة لكل ١٠٠ نسمة

هو عبارة عن عدد خطوط الهاتف الثابت مقسوما على مجموع عدد السكان بالدولة، مضروباً في ١٠٠ ، حيث يعد هذا المؤشر أهم مقياس لتطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد، ويعبر عن مدى انتشار خدمة الاتصالات الهاتفية على مستوى الدولة<sup>(١)</sup>. ومن خلال الجدول (٥) يتضح ان خدمة الخطوط الهاتفية اخذت تتزايد منذ عام ٢٠٠٠ وبمعدلات بسيطة فبعد ان كان في هذا العام (٣.٦) خطا لكل ١٠٠ شخص فانه اخذ بالزيادة ولكن بمعدلات بسيطة لان انتشار خدمة الهاتف الجوال ادى الى التقليل من استخدام الهاتف الثابت ، الا انه وصل الى اعلى مستوى له عام ٢٠١٢ اذا وصلت النسبة الى (٧.٠) خطا لكل ١٠٠ شخص وهي نسبة قليلة جدا مقارنة باستخدام الهاتف النقال .

<sup>١</sup> - المعهد الدبلوماسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥ .

جدول (٥) - المؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة في العراق للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٣

السنة	خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة	خطوط الهاتف النقال لكل ١٠٠ نسمة	مستخدمو الانترنت (لكل ١٠٠ شخص)
٢٠٠٠	٣.٦		٠.١
٢٠٠١	٣.٩		٠.١
٢٠٠٢	٤.٦		٠.٥
٢٠٠٣	٤.٣		٠.٦
٢٠٠٤	٥.١	٢.٢	٠.٩
٢٠٠٥	٥.١	١٦.٩	٠.٩
٢٠٠٦	٥.١	٣١.٧	١.٠
٢٠٠٧	٥.١	٣٩.١	٠.٩
٢٠٠٨	٥.٨	٥٧.٦	١.٠
٢٠٠٩	٦.٠	٦٣.٩	١.١
٢٠١٠	٦.١	٧١.٧	٢.٥
٢٠١١	٧.٠	٧٦.٣	٥.٠
٢٠١٢	٧.٠	٨٧.٠	٧.١
٢٠١٣			٩.٢

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على -وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، ٢٠١٣ ، ص ص ١٣٥-١٣٦ - البنك الدولي ، بنك البيانات العالمي ، مؤشرات التنمية العالمية.

**٢ - عدد المشتركين في الهواتف النقالة لكل ١٠٠ نسمة** :- يتناول هذا المؤشر عدد المشتركين في خدمة الهواتف الخلوية او الجواله والتي توفر الوصول الى شبكة التحويل الهاتفية باستخدام التكنولوجيا الخلوية ، ويعتبر هذا المؤشر اعم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في اي بلد ، ويحسب على اساس عدد خطوط الهاتف المحمولة مقسوما على عدد السكان مضروبا في ١٠٠<sup>(١)</sup>. ان الهواتف النقالة هي من ادوات الاتصال الحديثة التي دخلت الى العراق بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي ومما يلاحظ ان المشتركين في هذه الهواتف اخذ يتزايد بمعدلات مرتفعة اذا كانت نسبة المشتركين عام ٢٠٠٤ لا تتجاوز ( ٢.٢ ) خطا لكل ١٠٠ شخص الا انها تزايدت بوتائر متسارعه خلال السنوات اللاحقة الى ان وصلت النسبة عام ٢٠١٢ بما يقارب ( ٨٧.٠ ) خطا لكل ١٠٠ شخص وبمعدل زيادة يقدر ب( ٩٧ % ) عما كان عليه عام ٢٠٠٣ وهذا يدل على كثرة استخدام الهواتف النقالة تماشيا مع التطور الحديث .

<sup>١</sup> - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، ٢٠١٣ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٥

## ٣- مستخدمي الإنترنت ( لكل ١٠٠ نسمة)

ان مستخدمي الإنترنت هم الاشخاص الذين يستخدمون الإنترنت من اي مكان في العالم ويعد الإنترنت من أهم ركائز الاقتصاد المعرفي وبناء مجتمع المعلومات. وقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت (٠.١) لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠٠١ واخذت هذه النسبة تتزايد الى وصلت في عام ٢٠١٣ بحدود (٩.٢) لكل ١٠٠ شخص مما يدل على زيادة استخدام الإنترنت لدى الاشخاص .

## ٤ - الانفاق على البحث والتطوير كجزء من الناتج المحلي الاجمالي

يقيس هذا المؤشر حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير بما في ذلك الموارد البشرية ، ويشكل البحث العلمي واعتماد التكنولوجيات الجديدة عاملين رئيسيين من العوامل المحددة للنمو والاستدامة ، وان المعارف العلمية والتكنولوجية تساعد على تحسين القدرات ورفع مستويات المعيشة وتخفيف حدة الفقر في البلدان النامية ، ولابد من سد ثغرات المعارف والمعلومات لتسريع عملية التنمية<sup>(١)</sup>، وفي العراق كان الانفاق على البحث والتطوير منخفض جدا حيث بلغ (٠.٠٥%) من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٧ وانخفض الى (٠.٠٣%) في عام ٢٠٠٨ ثم ازداد عام ٢٠٠٩ الى ما كان عليه في عام ٢٠٠٧ وانخفض بعد ذلك الى (٠.٠٤%) و (٠.٠٣%) في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي مما يدل على اهمال جانب البحث والتطوير في العراق ،اما العاملون في مجال البحث والتطوير فقد كان عددهم (٣٦٧) لكل مليون شخص في عام ٢٠٠٧ واخذ عددهم يتزايد ولكن بنسبة قليلة الى ان وصل الى (٤٢٦) لكل مليون شخص في عام ٢٠١١ ، اما بخصوص براءة الاختراع للمقيمين في العراق فقد كانت عام ١٩٩٢ حوالي (١٤٩) براءة اختراع الا انها انخفضت بشكل سريع ووصلت الى (٦٨) براءة اختراع عام ١٩٩٦ ، اما في عام ٢٠٠٠ فلم يسجل العراق اي براءة اختراع ، وقد عانى قطاع التعليم في العراق معاناة كبيرة من حيث النقص في التمويل والتدهور في البنية التحتية ، وذلك انعكس على تدني نوعية التعليم في العراق طوال العقدين الماضيين ، إذ انه خلال المدة من ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ بلغ متوسط الإنفاق السنوي للطالب الواحد نحو (٤٧) دولار ، بانخفاض حاد من نحو (٦٢٠) دولار أواخر الثمانينات<sup>(٢)</sup>. وهذه المؤشرات تدل على انخفاض الأهمية النسبية لقضايا العلم والتكنولوجيا والبحث والتطوير في العراق بل تدني مستوياتها ، وبعد عام ٢٠٠٣ تم إنشاء وزارة العلوم والتكنولوجيا وكان من اهتمامات هذه الوزارة هو وضع أسس لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتدريب موظفي الدولة على استخدام أجهزة الحاسوب بالإضافة إلى وضع إستراتيجية للحكومة الالكترونية، إلى جانب هذه الوزارة لا تزال الجامعات العراقية بالإضافة إلى مراكز البحوث المتخصصة كمراكز البحوث الزراعية التابعة لوزارة الزراعة التي تشكل الركن الأساسي في منظومة العلم والتكنولوجيا العراقية وتقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدور المنسق في هذا المجال<sup>(٣)</sup>. ومن هنا فالعراق يسجل تدنياً في المؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة التي

<sup>١</sup> -اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٢٧ - ٣٤

<sup>٢</sup> - الشركاء الدوليون في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٥

<sup>٣</sup> - اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا ، ملامح قطرية وإقليمية لمؤشرات التنمية المستدامة لقطاعات مختارة في منطقة الاسكوا (٦) قطاع العلم والتكنولوجيا ، مصدر سبق ذكره . ص ١٣ .

تشير إلى انخفاض الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً انخفاض عدد العاملين في هذا المجال ، ومن أجل النهوض بالواقع المتدني للبحث العلمي في العراق لابد من اتخاذ الكثير من الخطوات المناسبة لتحقيق التطور العلمي والتقني عن طريق تعدد أوجه الإنفاق على البحث العلمي والباحثين.

### الاستنتاجات

- ١ - أدت الظروف التي مر بها العراق خلال حقبة التسعينات وما بعد عام ٢٠٠٣ الى تراجع مؤشرات التنمية المستدامة في العراق .
- ٢ - تراجع وتدني المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق .
- ٣ - يعاني العراق من مجموعة من المشاكل البيئية ومنذ عقود طويلة وذلك بسبب الحروب التي خاضها العراق والتي لم تجلب سوى اليورانيوم المنضب ونفايات الصناعات العسكرية السامة رافقها انعدام الثقافة البيئية للمواطن بشكل عام ، بالإضافة الى تدهور القطاع الزراعي الذي يكون له دور في تنقية الهواء .
- ٤ - تراجع المؤشرات المؤسسية وخاصة الإنفاق على البحث والتطوير .

### التوصيات

- ١ - ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم التركيز على مصدر واحد للإيرادات العامة كإيرادات النفط أو الاعتماد بشكل كبير على إيرادات الضرائب وهذا يستلزم من الحكومة الجديدة تنويع سياساتها الإيرادية من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبناء وترميم الصناعات المحلية التي دمرت خلال الحرب وما بعدها والنهوض بالقطاع الزراعي الذي تخلف لفترة من الزمن وضرورة دعم القطاع الخاص وتحفيزه للولوج بعملية استنهاض الاقتصاد العراقي إلى جنب القطاع العام وهذا سيؤدي الى استدامة الموارد للأجيال المستقبلية وعدم نفاذها
- ٢ - من الضروري ان يكون هناك دمج للاعتبارات البيئية في خطط التنمية وان يكون هناك جديه في اصدار القوانين والتشريعات بخصوص تلوث البيئة وتطبيق مبدأ الأثار البيئية للمشاريع الانتاجية الجديدة والقائمة وزيادة التخصيصات المالية الموجهة لمعالجة القضايا البيئية .
- ٣- تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، بهدف تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة ، وخاصة ان بناء القدرات هي الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وتوليد فرص عمل جديدة وتحقيق النمو وتقليص الفقر .

### المصادر

- ١- احمد عمر الراوي ، مستقبل القطاع الزراعي العراقي في ضوء المتغيرات الجديدة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد ١٣ ، السنة الخامسة ، ٢٠٠٧ .

- ٢- اسماء جاسم محمد ، التنمية المستدامة بين المشكلات البيئية وتوفير الامن الغذائي في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٩٣ ، المجلد الاول ، ٢٠١٢ .
- ٣- ايوب انور حمد سماقه ، البيئة والتنمية المستدامة ، مكتب التفسير للنشر والاعلان ، الطبعة الاولى ، العراق ، ٢٠٠٦ .
- ٤ - حنان عبد الخضر وآخرون ، البطالة في الاقتصاد العراقي والاثار الفعلية والمعالجات المقترحة ، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية .
- ٥ - علي عبد الله احمد ، دوافع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، العدد ١٠ ، المجلد ١٤ ، تشرين الثاني، ٢٠٠٧ .
- ٦ - دورناتو رومانو ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، دمشق ، ٢٠٠٣ .
- ٧- عبد السلام اديب ، ابعاد التنمية المستدامة ، الحوار المتمدن ، العدد ٣٣٣ ، ٢٠٠٢ .
- ٨ - سامي عبيد التميمي ، الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق : الواقع والتحديات مع نظره خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام ٢٠٠٦ ، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية .
- ٩ - نعمان عباس ندا الحياياني ، سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق ، هيئة التعليم التقني ، مجلة الدنانير ، العدد الثالث ، ٢٠٠٩ .
- ١٠ - كامل علاوي كاظم ، تحليل مؤشرات التنمية البشرية في العراق ، ملتقى الاقتصاد ، العدد الحادي عشر [www.afaqiraq.org\afaq\modules](http://www.afaqiraq.org\afaq\modules).
- ١١ - الشركاء الدوليون في العراق ، كتاب ملخص أوضاع العراق ، كانون الأول ، ٢٠١٠ .
- ١٢ - اسامه علي كاظم ، تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان مختاره للمده ١٩٩٠ - ٢٠٠٩ ، اطروحة دكتوراه غير منشوره مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ .
- ١٣- John Drexhaye and Deborah Murphy ,sustainable Development from Brundtland to Rio ٢٠١٢ ,international institute for sustainable development , ٢٠١٠ .
- ١٤- United Nation, indicators of sustainable development, guidelines and methodologies, UN, New York, ٢٠١٠ .
- ١٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ( الاسكوا) ، الاولويات الاقليمية والعالمية ، الامم المتحدة ، ٢٠١١ .
- ١٦- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، ترجمة محمد عارف كامل ، مراجعة علي حسين حجاج ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد ١٤٢ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٩ .

- ١٧- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا ، تحليل النتائج ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠١ .
- ١٨- المعهد الدبلوماسي ، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر ، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء والمعهد الدبلوماسي ، ٢٠١٣ .
- ١٩ - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ، ٢٠١٣ .
- ٢٠- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، آثار الفقر والبطالة على التنمية في منطقة الأسكو ، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، جوهانسبرغ ٢٦ / آب ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٢ .
- ٢١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
- ٢٢ - وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسات الاقتصادية ، القطاع الزراعي في العراق ، اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح .
- ٢٣ - اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا ، ملامح قطرية وإقليمية لمؤشرات التنمية المستدامة لقطاعات مختارة في منطقة الاسكوا (٦) قطاع العلم والتكنولوجيا .